

## - السياق العام:

تميز الإصلاح الدستوري لسنة 2011 بإقرار مجموعة من المقترضات المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين في إطار الديمقراطية التشاركية، وتأكيد على الدور الهام للمواطنات والمواطنين والفاعلين الجمعويين وضرورة تواجدهم وانخراطهم في مسار بلورة القرارات العمومية وتفعيلها وتقييمها، على المستوى الوطني و الجهوي والمحلي، كما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية من الفصل 12: "تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون". كما حدد الفصل 13 على ما يلي: «تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها».

بالإضافة إلى تنصيبه في الفصل 139 على صيغ للمشاركة المواطنة على المستوى الترابي من خلال ما يلي: "تضع مجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها".

وتمشيا مع المقترضات الدستورية فقد ركزت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية على أهمية المشاركة المواطنة للفاعلين عبر الآليات التشاركية للحوار والتشاور (مجالس الجماعات، مجالس العمالات والأقاليم، مجالس الجهات)، حيث نص القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات في المادة 119 على إحداث الجماعات لآليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمات المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج العمل وتتبعها.

وتفعيلا للمقترضات الدستورية والقانونية التي تنص على تنظيم الجماعات للقاءات تشاركية للحوار والتشاور، وفي إطار انفتاح جماعة بني ملال على محيطها الترابي وإيمانها بكون الإشكالات العمومية المحلية تستوجب تضافر جهود جميع الفاعلين المحليين والمواطنين والمواطنات من خلال التفكير

والعمل التشاركي في سبيل إيجاد الحلول والبدائل الكفيلة بمعالجتها. وانطلاقا من التحديات التي تواجه الفاعلين الترابيين على مستوى جماعة بني ملال، تم التفكير في تنظيم لقاء تشاوري متعدد الفاعلين حول: "التحديات البيئية والتنمية المحلية بجماعة بني ملال"، بتعاون مع مشروع تضافر - المكون 2 لبرنامج دعم المشاركة المواطنة في المغرب - الممول من طرف الاتحاد الأوروبي بشراكة مع المديرية العامة للجماعات الترابية والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمنفذ من طرف الوكالة البلجيكية للتنمية.

مشروع "تضافر" الذي يهدف إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في بلورة وتتبع وتقييم السياسات العمومية الوطنية الجهوية والمحلية، من خلال "تقوية آليات وميكانيزمات مشاركة المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين على المستوى المحلي" (النتيجة 2).

## - أهداف اللقاء:

- إخبار وتحسيس المواطنين والمواطنات وجمعيات المجتمع المدني بالتحديات والإكراهات البيئية بالإضافة إلى توضيح صلاحيات واختصاصات كل فاعل في مجال البيئة على المستوى المحلي؛
- تعبئة الفاعلين المحليين والمواطنات والمواطنين من أجل المساهمة في خلق فضاء للحوار والتشاور حول الإشكاليات البيئية والتفكير الجماعي في إيجاد حلول وبدائل مستدامة؛
- تحسيس المواطنين والمواطنات وجمعيات المجتمع المدني بأهمية المساهمة في مواجهة الإشكالات البيئية من خلال آليات المشاركة المواطنة من أجل التأثير في صناعة القرار العمومي المحلي؛

## - الهيئات والمؤسسات المدعوة للقاء:

- ولاية جهة بني ملال خنيفرة.
- جهة بني ملال خنيفرة.
- إقليم بني ملال.
- جامعة السلطان مولاي سليمان.
- المديرية الجهوية للتنمية المستدامة؛
- المديرية الجهوية للانتقال الطاقوي.
- وكالة الحوض المائي لأم الربيع؛
- الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بتادلة؛
- المديرية الجهوية والإقليمية للفلاحة.
- الغرفة الفلاحية/جهة بني ملال خنيفرة؛
- المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر؛
- وكالة التنمية الاجتماعية.
- هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بجماعة بني ملال.
- جمعيات المجتمع المدني؛

## - البرنامج:

استقبال المشاركين والمشاركات	10.00 – 09.30
<b>الكلمات الافتتاحية</b>	
كلمة السيد محمد لبرديا غازي، نائب رئيس المجلس الجماعي - بني ملال	10.15 – 10.00
كلمة السيد سعيد بوضرمان، ممثل مشروع تضافر	10.30 – 10.15
<b>المدخلات</b>	
- السيد برين نور الدين، المدير الجهوي، المديرية الجهوية للبيئة " أهم تدخلات قطاع التنمية المستدامة على صعيد جهة بني ملال-خنيفرة"	10.45 – 10.30
- السيد علي مقادير، رئيس مصلحة حفظ الصحة والمحافظة على البيئة، جماعة بني ملال "اكرهات التدبير: عقود التدبير المفوض بقطاع النظافة نموذجا"	11.00 – 10.45
- السيد عزيز أو عثمان، أستاذ جامعي، جامعة السلطان مولاي سليمان "الرهانات البيئية والتحديات التقنية والاقتصادية لتدبير واستغلال المطارح الجماعية بالمغرب: مطرح بني ملال نموذجا"	11.15 – 11.00
- السيد محمد بولمان، ممثل الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة (AMCDD) "أي نموذج للمدينة المستدامة بالمغرب؟"	11.30 – 11.15
تفاعل الحضور/ النقاش	12.30 - 11.30
اختتام أشغال اللقاء بحفل شاي	12.30